

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/06/23 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... مشعل: مخططات إقليمية تحاول صياغة المشهد الفلسطيني وفق مقاسات إقليمية
- 4..... مشعل: "حماس" ضد تدخلات إيران في المنطقة العربية
- 6..... عباس: استمرار الاحتلال يدفع بالمنطقة إلى العنف وإراقة الدماء
- 7..... الرئيس يرفض اقتراحا للاجتماع مع الرئيس الاسرائيلي
- 7..... منصور يبعث رسائل أممية حول استشهاد الطفل بدران
- 8..... تقرير: 489 أسيرًا فلسطينيًا يقضون أحكامًا بالمؤبدات داخل سجون الاحتلال
- 9..... النشاط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: غيوم ورياح ولكن دون مطر
- 12..... الانتخابات بين المقرر والمطلوب
- 13..... مشعل: أولوياتنا الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وإنهاء الانقسام
- 14..... أول تعليق من خالد مشعل على تصريحات أبو مرزوق بشأن إيران
- 16..... حسام بدران لـ"الشرق": المقاومة ستحرر سجنائها بصفقات التبادل
- 17..... الهندي: فشل المسيرة السياسية لم يمنع توثيق التعاون الأمني بين إسرائيل ودول وقعت سلام معها
- 18..... "حماس" غير قلقة من تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية
- 20..... حماس: نعتز بالموقف التركي المساند لغزة والقضية
- 20..... البرغوثي: لا يمكن تغيير ميزان القوى الا بحركة منظمة تتبنى استراتيجية وطنية بديلة
- 21..... الانقسام يفقد الخزينة الفلسطينية ثلث إيراداتها المالية



مشعل: مخططات إقليمية تحاول صياغة المشهد الفلسطيني وفق مقاسات إقليمية

5 قضايا على رأس سلم أولويات الحركة

الموقع الرسمي لحركة حماس 23\6\2016

قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، خالد مشعل إن هناك مخططات إقليمية تستهدف غزة ورام الله، لمحاولة صياغة المشهد الفلسطيني وفق مقاسات إقليمية وليس وفق مصالح شعبنا الفلسطيني.

وشدد مشعل، خلال لقاء مع الإعلاميين عقد في العاصمة القطرية الدوحة مساء الأربعاء، على أن حماس لن تسمح لأي كان أن يعبت بالشأن الداخلي الفلسطيني، مشيراً إلى القواسم المشتركة بين الحركة وفتح، "لكن هناك في ذات الوقت خلافات وتباينات بيننا وبينهم، ونعالجها بالحوار والمجادلة بالحسنى".

كسر الحصار

وأكد أنه لا صحة لما سرب حول تراجع تركيا عن شرط رفع الحصار عن غزة، مضيفاً: تركيا تصر على فك الحصار عن قطاع غزة، ومسؤولوها أكدوا ذلك، والمعلومات التي نمتلكها نحن في قيادة حماس أنها لو أرادت الاتفاق بدون هذا الشرط لاتفقت منذ أشهر.

وأردف مشعل: نسعى بكل ما أوتينا من قوة من أجل كسر الحصار عن غزة، منبهاً إلى سعي الحركة إلى تجنب قطاع غزة الحرب، "فمشروعنا مشروع مقاومة وتحرير وليس مشروع حروب، وفي ذات الوقت نحن نستعد لأسوأ الاحتمالات".

ولفت إلى وجود مبادرات سياسية دولية هي أقرب لملء الفراغ منها إلى أن تكون مبادرات جادة، فضلاً عن اختلال مضمونها في الأساس.

لا نتدخل بشؤون الدول

وجدد رئيس المكتب السياسي التأكيد على سياسة حماس الثابتة في عدم التدخل في شؤون الدول، "ولم نتدخل في مصر ولا سوريا ولا أي شأن آخر".

وقال مشعل: أنا وإخواني في قيادة حماس ندمى لما نراه من دماء في عالمنا العربي والإسلامي، مضيفاً أن حماس دفعت ثمنها باهظاً نتيجة التزامها بقيمها وأخلاقياتها واستقلالية قراراتها، ورفضها أن تأخذ مواقف ضد إرادة الشعوب وحقوقها.

وأوضح أن قبول حركة حماس للدعم من أي دولة أو طرف لا يعني التطابق معهم في مواقفهم وأجنداتهم، "ولم نقبل ولا نقبل دعماً مشروطاً من أحد، وسنظل نقف مع أمتنا وقضايا شعوبها".

ونوّه إلى تعاطف الحركة مع قضايا الأمة، "ولا تعارض بينها وبين قضية فلسطين، فكلها قضايانا كأمة، وتظل قضية فلسطين مركز القضايا".

وتابع: قال لي الكثيرون من العرب إن هناك من يدعمكم ليتاجر بالقضية الفلسطينية، وقلت لهم: مرحباً بكل من يدعم قضيتنا الفلسطينية لا أن يحاصرها.



العلاقة مع مصر

وفي ملف العلاقة مع مصر، أكد مشعل نأي الحركة عن التدخل في الشأن المصري الداخلي، والتزامها بضبط الحدود بين غزة وسيناء، وعدم السماح لأحد أن يتخذ غزة منطلقاً لاستهداف الأمن القومي المصري.

وتابع مشعل: علاقاتنا مع مصر هي من خلال المخابرات المصرية، وحماس بريئة من كل الاتهامات بأنها تتدخل في الشأن الداخلي، وما ورد في الوثيقة المتعلقة باللواء محمود حجازي وتوصيته بتفعيل العلاقة مع حماس تنفي ما قيل عن حركة حماس من اتهامات.

كما لفت إلى مواصلة الحركة جهودها في متابعة قضية الشبان الفلسطينيين الأربعة الذين خُطفوا في مصر، مع السلطات المصرية.

أولويات القضية

كما تطرق مشعل خلال كلمته إلى أولويات حركة حماس في المرحلة الراهنة، في ظل بروز أهمية العامل الفلسطيني، وضرورة ترتيب أولوياته، والسعي الجاد إلى إنجازها، وسعي الحركة بهذا الاتجاه، ذاكراً خمس أولويات تشغل حركة حماس على الصعيد الفلسطيني، وهي:

أولاً: إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، من خلال حكومة وحدة وطنية وانتخابات لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، إضافة إلى تحقيق الشراكة في القرار السياسي والنضالي والمقاومة.

ثانياً: المحافظة على زخم الانتفاضة والمقاومة وتحقيق التوافق الوطني على إدارتها وتكتيكاتها وأدواتها، بما يعظم من نتائجها في حماية الأقصى من التقسيم، والقدس من التهويد، والتخلص من الاحتلال والاستيطان، وتقوية الموقف الفلسطيني السياسي والميداني الساعي إلى إنجاز مصالحتنا وملفاتنا الوطنية المتعددة.

ثالثاً: كسر الحصار عن قطاع غزة، وإيجاد حلول عملية وحقيقية لأزماته، وتجنب أي حرب جديدة على غزة، مع الاستمرار في تعظيم قدرات المقاومة وجاهزيتها والاستعداد لأسوأ الاحتمالات.

رابعاً: العمل وفق برامج وآليات محددة لإشراك جميع قطاعات شعبنا في الداخل والخارج -خاصة الشتات- في المشروع الوطني، ومواجهة الاحتلال ومقاومته، وإعادة الاعتبار لمرجعياته الوطنية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، عبر سرعة إعادة بنائها على أسس ديموقراطية تسمح لجميع قوى شعبنا بالمشاركة فيها، وتعميق روح الشراكة والمسؤولية الوطنية.

خامساً: التحرك الفلسطيني بفاعلية ودقة على الساحة العربية والإسلامية والدولية، وفق إستراتيجية وطنية مشتركة، بما يحقق إعادة الاعتبار للقضية ومكانتها، وزيادة الدعم والتأييد لها، وكشف حقيقة المواقف والممارسات الصهيونية العدوانية ووجهها القبيح أمام العالم، مع التأكيد على سياستنا الفلسطينية بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتجنب الوقوع في الصراعات والانقسامات الجارية في الإقليم.

مشعل: "حماس" ضد تدخلات إيران في المنطقة العربية

الدوحة - الخليج أونلاين 23\6\2016

قال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خالد مشعل، إن الحركة لا تؤيد التدخلات الإيرانية في سوريا والعراق، مشيراً إلى أن "قبولنا للدعم ليس تأييداً لمواقفها أو أجنداتها هنا أو هناك".

وفي تعليقه على تصريحات القيادي في الحركة، موسى أبو مرزوق، بشأن إشادته بدعم إيران للمقاومة، مؤخراً، أوضح مشعل: "هناك معركة نخوضها مع الاحتلال في ظل اختلال موازين القوى، ونحن محتاجون للدعم، وبصرف النظر عن اتفاقنا معه سياسياً أو اختلافنا، نرحب بدعمه، ولا نجد غضاضة في ذلك، وقبولنا للدعم منه ليس تأييداً لمواقفه أو أجنداته هنا أو هناك، شرط ألا ندفع فاتورة من قيمنا السياسية".

وبيّن أنه لا يوجد ما يمنع من دعم هذا الطرف أو ذلك، "لكن مع بقاء ثوابتنا أننا لا نتطابق من أجندات الآخرين التي نخالفها، ونحن ضد التدخل في سوريا والعراق واليمن، وفي قضايا الأمة"، مستطرداً: "هذا جوهر موقف حماس".

وقال إن من حق كل صاحب قضية طرق أبواب العالم، بشرط ألا يدفع فاتورة ذلك من قيمه ومبادئه، موضحاً: "مررنا بمرحلة كان لدينا تحالفات، اتفقنا معهم على قضية فلسطين، وعندما انشغل كل طرف بأوليواته الأخرى، افترقنا جغرافياً وسياسياً".

وبيّن مشعل أن سياسة حركة حماس "واضحة"، مشدداً على أنها تقوم على "عدم التدخل في شؤون الدول، وأنها لم تتدخل في أي شأن عربي أو غير عربي"، مستدرِكاً: "التصرفات الفردية من المحسوبين على الحركة لا تُلزمها، وهي غير مسؤولة عنها"، وأضاف: "حماس متعاطفة مع قضايا الأمة، والتعاطف لا يعني التدخل بالقتال ولا بالسياسة في هذه القضايا؛ لأنها ليست مسؤوليتنا".

وأشار إلى أن حركة حماس تقود معركة كبيرة ضد الاحتلال الإسرائيلي، "ما يستوجب الانفتاح على الأمة، خاصة في ظل اختلال موازين القوى، التي تفرض الحاجة لدعم الأمة".

ونبه رئيس المكتب السياسي لـ"حماس" إلى أن هناك مخططات إقليمية يتم الإعداد لها لمحاولة صياغة المشهد الفلسطيني الداخلي، وصناعة قيادته الجديدة، والتحكم فيها، وفق مقاسات إقليمية، وليس وفق متطلبات الفلسطينيين ومصالحهم.

وأوضح في كلمة له، الأربعاء، أمام حفل إفطار أقامه في العاصمة القطرية (الدوحة) على شرف إعلاميين عرب، أن المخططات تستهدف غزة ورام الله في آن معاً.

وأضاف: "في ظل التطورات الإقليمية الساخنة تتعاظم المسؤولية علينا كفلسطينيين بصورة غير مسبوقة، وفي ظل انشغال العالم عنا"، وشدد مشعل على أن "العدو يحاول استعجال التطبيع على حساب القضية الفلسطينية، ويستغل صراعات المنطقة لتقديم نفسه كلاعب لا يُستغنى عنه، وشريك لبعض الأطراف".

ورأى مشعل أن ما يجري من حديث ومخططات (في الإشارة إلى المبادرة الفرنسية) ما هو إلا "مبادرات سياسية دولية أقرب لملء الفراغ منها إلى فرص جادة لمعالجة الصراع، فضلاً عن اختلال مضمونها".

واستطرد: "وعلى القادة الفلسطينيين ألا يسعدوا بالفتات، فهي للتلهية"، مؤكداً أن حركته (حماس) تبدي احترامها وتعاطفها مع شعوب الأمة، وأنه "لا تعارض مع أولوية قضيتنا وأولوية قضايا الأمة، التي لم تعد مجرد قضايا سياسية، بل فيها نزف ودماء"، وفق قوله.

ولفت رئيس المكتب السياسي لحماس أن الاحتلال الإسرائيلي "عامل أساس في تأجيج أزمات المنطقة وتأخير حلها؛ في إطار السعي لتقسيم المنطقة".

وذكر أن الأولويات التي تفرض نفسها الآن هي؛ إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، والمحافظة على زخم المقاومة والانتفاضة، وتحقيق التوافق الوطني على إدارة الانتفاضة وتكتيكاتها بما يحافظ على نتائجها، وحماية القدس والأقصى، وتقوية المشروع الفلسطيني.

وشدد على أن كسر الحصار عن غزة، وإيجاد حلول حقيقية لأزماته، مع السعي لتجنب أي حرب جديدة على القطاع، والاستمرار بتدعيم قدرات المقاومة، والاستعداد لأسوأ الاحتمالات، من الأولويات أيضاً.

ودعا مشعل القادة الفلسطينيين إلى العمل وفق برامج وآليات محددة لإشراك جميع قطاعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالمشروع الوطني.

وأكد ضرورة التحرك الفلسطيني "بفاعلية ودقة" على الساحة العربية والدولية، وفق استراتيجية مشتركة، بما يحقق إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومكانتها، وكسب الدعم والتأييد لها.

عباس: استمرار الاحتلال يدفع بالمنطقة إلى العنف وإراقة الدماء

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس 23\6\2016

جدد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، التأكيد على دعم قيادة السلطة للجهود الفرنسية الرامية لإحياء مفاوضات التسوية بين رام الله والاحتلال الإسرائيلي.

وقال عباس إن السلطة تسعى "بكل إخلاص لإقامة السلام العادل، الذي يضمن الأمن للجميع ويفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (...)"، وتحقيق العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل".

تصريحات رئيس السلطة بالصفحة المحتلة، جاءت خلال مؤتمر صحفي مشترك، أمس الأربعاء، عقب مباحثات مع مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، في بروكسيل (بلجيكا).

وأشار إلى أن السلام بين إسرائيل والدول العربية يمر من خلال إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين ووطنهم أولاً، "وذلك بالانسحاب من أرضنا والاعتراف بحقوق شعبنا، وفي هذا مصلحة كبيرة لها"، وفق قوله.

متابعاً: "فعند إذ سيكون من الممكن تطبيق مبادرة السلام العربية كما جاءت في مؤتمر بيروت للعام 2002".

ومن الجدير بالذكر أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، سيُلقي اليوم الخميس، كلمة أمام البرلمان الأوروبي بناءً على دعوة من رئيسه "مارتن شولتز"، بالإضافة إلى أن عباس سيلتقي "دونالد توسك" رئيس الاتحاد الأوروبي.

وأوضح عباس في تصريحات صحفية، أنه ناقش خلال زيارته لمقر الاتحاد الأوروبي "موضوعات هامة" تتعلق بدور الاتحاد في دعم المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام قبل نهاية العام.

وتمنّ الدعم السياسي والاقتصادي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين وعملية بناء المؤسسات الفلسطينية. مؤكداً أنه سيؤدي للوصول إلى "سلام" سيساهم في اجتثاث جذور الإرهاب وسحب الذرائع من أيدي المجموعات المتطرفة.

وأضاف: "استمرار الاحتلال والاستيطان وفرض الحقائق على الأرض والعقوبات الجماعية، تدفع بالمنطقة إلى دوامة العنف والتطرف وإراقة الدماء".

وذكر أن الفلسطينيين "عازمون وبتصميم" على الوحدة الوطنية، مشدداً على أنها ستكون وفق برنامج سياسي "يتطابق مع الشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقات الموقعة".



الرئيس يرفض اقتراحا للاجتماع مع الرئيس الاسرائيلي

بيت لحم- معا- 23\6\2016

رفض الرئيس محمود عباس اقتراحاً يتضمن عقد اجتماع يجمعه بالرئيس الإسرائيلي ريفلين في بروكسل. وعلمت معا من مصادر مطلعة أن الرئيس رفض المقترح الذي قدمه مارتن شولتز رئيس البرلمان الأوروبي في حين رحب به الرئيس الاسرائيلي.

وقال الرئيس الإسرائيلي لصحيفة "إسرائيل اليوم" في مقابلة خاصة "رغب شولتز عقد لقاء بيني وبين أبو مازن والاتحاد الأوروبي، بوساطة فيديريكا موغريني" وتابع "حين سمعت الفكرة قلت أننا لا نمانع أبداً الاجتماع بالفلسطينيين، بل بالعكس". وأضاف ريفلين أن تلقى موافقة رئيس الحكومة لعقد اللقاء إلا أن الرئيس الفلسطيني كان السبب في عدم عقد اللقاء. وكان الرئيس الإسرائيلي قد ألقى أمس الأربعاء، خطاباً أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، باللغة العبرية، أعرب فيه عن رفضه ورفض إسرائيل لمبادرة السلام الفرنسية.

منصور يبعث رسائل أممية حول استشهاد الطفل بدران

بيت لحم- معا- 23\6\2016

بعث المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور، ثلاث رسائل متطابقة الى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن (فرنسا) ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تزايد عدد القتلى والجرحى في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني.

وخص برسائله ما يتعرض له الأطفال، نتيجة لانتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وقال إنه "على الرغم من وجود أحكام واضحة بشأن توفير الحماية للمدنيين تحت الاحتلال الأجنبي وفقاً للقانون الدولي، ما زال الشعب الفلسطيني بدون حماية يتحمل انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب لا حصر لها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. مما لا شك فيه أن ما يعزز ثقافة الإفلات من العقاب لدى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هو تقاعس المجتمع الدولي عن محاسبتها على أي من انتهاكاتها وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني. هذا الإفلات من العقاب لا يبرئ إسرائيل من التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال".

وأضاف السفير منصور أن "المثال الواضح على وحشية السلطة القائمة بالاحتلال هو ما حدث يوم 21 يونيو وأصاب الشعب الفلسطيني مرة أخرى بالحزن والأسى الكبير لفقدان طفل آخر على يد الاحتلال. محمود رأفت بدران (15 عاماً)، جنبا إلى جنب مع إخوانه أمير (16 عاماً) وهادي (17 عاماً)، وكذلك أصدقائهم داوود أبو حسن (16 عاماً)، ومجد بدران (16 عاماً) كانوا في سيارتهم في طريق العودة من مسبح مجاور الى قرية بيت عور التحتا في الضفة الغربية المحتلة بالقرب من الطريق الالتفافي للإسرائيليين فقط، والذي يشار إليه أيضا باسم "الطريق 443" أو "طريق الفصل العنصري" عندما اطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي عليهم وابلا من الرصاص، فاستشهد محمود بدران وأصيب الفتية الآخرين في السيارة اثنان منهم باصابات خطيرة. وذكرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن قوات الاحتلال منعت الطواقم الطبية من الوصول اليهم لأكثر من 90 دقيقة".

وذكر منصور أن "الطريق 443" الذي يبلغ طوله 15 ميلا يقع أكثر من نصفه عبر الضفة الغربية المحتلة. بالإضافة إلى انتهاك حرية الفلسطينيين في التنقل والحركة، وبالتالي من تداعيات وخيمة على الأحوال الصحية والتعليمية والمعيشية، فإن طرق الفصل العنصري مثل "الطريق 443" عززت ودعمت وجود المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، ووفرت سبل التنقل للمستوطنين غير الشرعيين على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين الأصليين".

وأشار منصور الى ما قالته المتحدثة العسكرية للسلطة القائمة بالاحتلال أن اطلاق النار على الفتية تم "عن طريق الخطأ" بينما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي ترد على تقارير زعمت أن الفلسطينيين قاموا "بقذف الحجارة والزجاجات الحارقة" على المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في الطريق المذكور أعلاه.

واردف منصور "أنه يجب على المجتمع الدولي الا يقبل مزاعم السلطة القائمة بالاحتلال، التي وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة عليها واجب حماية الشعب المحتل، بأنها تواصل "اطلاق النار عن طريق الخطأ" على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. حتى لو كان ذلك ردا على إدعاءات إلقاء الحجارة. كيف يمكن تبرير اطلاق وابل من الرصاص على سيارة وعلى رؤوس الناس وصدورهم؟ كيف يمكن السماح للسلطة القائمة بالاحتلال، وهي عضو كامل في الأمم المتحدة، أن تتصرف بهذا السلوك الإجرامي بقتل واصابة وتدمير حياة الكثيرين من الفلسطينيين يوما بعد يوم؟ وكيف يمكن أن يستمر المجتمع الدولي في السماح للسلطة القائمة بالاحتلال بارتكاب مثل هذه الجرائم بافلات تام من العقاب؟ لقد دعت القيادة الفلسطينية إلى إجراء تحقيق دولي في هذه الجريمة الأخيرة من أجل محاسبة الجناة على جرائمهم وعلى تدمير حياة عائلة فلسطينية أخرى".

تقرير: 489 أسيرا فلسطينيا يقضون أحكاما بالمؤبدات داخل سجون الاحتلال

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس 23\6\2016

أفاد مركز "أسرى فلسطين" للدراسات (حقوقية غير حكومية)، أن أعداد الأسرى المحكومين بالمؤبدات في سجون الاحتلال الإسرائيلي ارتفعت إلى 489، بعد أن أصدرت محكمة "سالم العسكرية" أحكاما جديدة بالمؤبد على أربعة أسرى من نابلس. وأوضح المركز الحقوقية أن حكم المؤبد، "حكم بالسجن مدى الحياة ويحدده الاحتلال بـ 99 عام (مؤبد عسكري)، ويفرضه على الأسرى الأمنيين الذين يتهمهم بقتل إسرائيليين سواء كانوا مستوطنين أو جنود".

وذكر المركز في بيان صحفي له اليوم الخميس، أن ذات الحكم يُفرض أيضا على المسؤولين عن توجيه العمليات الاستشهادية التي أدت إلى قتل إسرائيليين، ويحكم الاحتلال على الأسرى الفلسطينيين بالمؤبد عن كل قتل إسرائيلي، ويتكرر بقدر عدد القتلى في العملية الواحدة.

وأضاف بأن أكثر الأسرى حكما بالمؤبدات هما؛ عبد الله غالب البرغوثي، من رام الله، حيث فرض عليه الاحتلال حكما بالسجن المؤبد 67 مرة، يليه إبراهيم جميل حامد (49 عاما) من رام الله، بـ 54 مؤبد، بتهمة قيادة كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية والمسؤولية عن العديد من العمليات الاستشهادية.

وتوقع المركز الحقوقية ارتفاع أعداد الأسرى المحكومين بالمؤبدات في سجون الاحتلال، خلال الفترة القادمة، نتيجة وجود عدد من الأسرى تهمهم سلطات الاحتلال بالمشاركة في عمليات أدت لمقتل إسرائيليين، ومن المتوقع إصدار أحكام بالسجن المؤبد بحقهم.

وكانت محكمة "سالم العسكرية"، قد أصدرت أمس الأربعاء، حكما بالسجن المؤبد مرتين، بالإضافة إلى 30 عاما، بحق كلاً من الأسرى؛ يحيى الحاج حمد، أمجد عليوي، كرم المصري وسمير الكوسا بتهمة تنفيذ عملية "إيتمار"، في مدينة نابلس (شمال القدس المحتلة)، والتي أسفرت عن مقتل إثنين إسرائيليين اثنين بداية شهر تشرين أول/ أكتوبر 2015

في غضون أيام، من المتوقع أن يُصدر رؤساء "اللجنة الرباعية" الدولية حول الشرق الأوسط (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) تقريراً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتضمن توصيات بشأن "الطريقة الأفضل من أجل النهوض بحل الدولتين". ففضلاً عن مؤتمر السلام في باريس الذي انعقد في 3 حزيران/يونيو، تُظهر هذه الجهود أنه بينما قد تم تهميش الصراع في ظل الاضطرابات الإقليمية المثيرة، إلا أنه لم يكن غائباً من الأجندة الدولية. فقد شهدت الأشهر الأخيرة تصاعداً في عدد المبادرات الفعلية التي يتم التفكير في طرحها والمتعلقة بالصراع، وهذه الدفعات يمكن أن تُملي في النهاية جدول الأعمال لإحلال السلام للإدارة الأمريكية القادمة. وبالإضافة إلى الجهود الفرنسية وتقرير "اللجنة الرباعية" الدولية، هناك حديث عن مبادرة عربية محتملة تحت رعاية مصرية. وفضلاً عن ذلك، قد يدفع الفلسطينيون، أو الولايات المتحدة، أو غيرهم من الجهات الفاعلة في وقت لاحق من هذا العام نحو استصدار قرار من قبل مجلس الأمن الدولي حول قضايا مثل المستوطنات، أو أطر حل القضايا الأساسية، أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

تقرير "اللجنة الرباعية"

في شباط/فبراير، أعلنت "اللجنة الرباعية" الدولية للمرة الأولى بأنها ستعد تقريراً عن الصراع، وما هو معروف حتى الآن أنه من المرجح أن تتناول أغلبية الوثيقة التطورات على الأرض التي تعيق التوصل إلى حل الدولتين. وبينما سيُشمل ذلك ذكر الانقسات السياسية بين الفلسطينيين، وأعمال التحريض، والهجمات الإرهابية، إلا أنه من الأرجح أن تُلقى المسؤولية على عاتق إسرائيل، كونها الطرف الأقوى [في المعادلة العسكرية]. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يركز التقرير على المنطقة ("ج")، التي تشمل حوالي 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة - كما من المرجح أن تنتقد "اللجنة الرباعية" الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وهدم المنازل في تلك المنطقة، حيث ستجادل بأن هذه الأعمال تقوّض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين المتضمن في المنطقة ("ج"). وتدعي إسرائيل أن هذا الاحتمال ما زال قائماً، وأنه ليس هناك سياسة متعمّدة على أرض الواقع تهدف إلى إغلاق نافذة حل الدولتين.

وفي خطابها أمام الأمم المتحدة في السادس من حزيران/يونيو، حددت الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية فيديريكا موغيريني الهدف الرئيسي للتقرير بأنه إعادة بناء الثقة والظروف اللازمة للعودة إلى مفاوضات هادفة. يبقى أن نرى ماذا ستكون هذه التوصيات، وفي أي شكل سيتم اعتماد التقرير من قبل الأمم المتحدة، كما هو متوقع على نطاق واسع.

المبادرة الفرنسية

إن الهدف المعلن من الجهود الفرنسية، التي انطلقت في وقت سابق من هذا العام، هو انقاذ [خيار] حل الدولتين وإحياء عملية السلام من خلال توفير الغطاء الدولي للأطراف المعنية. وقد اعتُبر الاجتماع الذي عُقد في 3 حزيران/يونيو بمثابة مؤتمر تحضيرى على مستوى وزراء الخارجية - شارك فيه ثمانية وعشرين بلداً، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، ولكن تم استبعاد الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة متعمّدة. ومع ذلك، خلص الاجتماع بإصدار بيان عام موجز يفتقر إلى مادة ذات تأثير يُذكر.

وتعتزم فرنسا عقد مؤتمر أوسع قبل نهاية العام الحالي، ولكن سيتم دعوة الطرفين نفسها للمشاركة فيه هذه المرة. وحتى ذلك الحين، سوف تقدّم الفرق العاملة توصيات بشأن التدابير العاجلة للحفاظ على حل الدولتين، فضلاً عن الجوافز الاقتصادية والضمانات الأمنية الإقليمية.

وعلى الرغم من أن المادة والأهداف المحددة لهذه المبادرة تبقى بعيدة المنال علناً، إلا أن هدفها النهائي هو وضع معايير دولية لحسم القضايا الجوهرية للصراع، والتي ستكون بمثابة أساس للمفاوضات المستقبلية بين الطرفين. وقد كشف الفرنسيون عن نواياهم إلى القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وذكروا نصوصها في "ورقة غير رسمية" وُزعت على المشاركين قبل انعقاد مؤتمر باريس.

وبينما تسعى الحكومة الفرنسية لفرض نفسها [كقوة] دبلوماسية وتعزيز مكانتها الدولية، يبدو أنها مدفوعة من قبل عنصرين رئيسيين هما: ملء الفراغ الناجم عن دور واشنطن الضعيف في المنطقة، والتأثير على الأوساط المحلية قبل الانتخابات الوطنية الفرنسية عام 2017. ومن الناحية النظرية، تقوم جهودها على النظرة التقليدية المضللة بأن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ضرورياً لاستقرار المنطقة، وعلى الفكرة بأن تشكيل تحالف دولي واسع النطاق سيمكّن من التوصل إلى حل لم يتمكن كلا الطرفين من التوصل إليه بأنفسهما - وهي فكرة وُلدت على ما يبدو في أعقاب الجهود الأخيرة التي بذلتها دول «مجموعة الخمسة زائد واحد» لتأمين التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران.

ومن جانبهم، أبدى الإسرائيليون والفلسطينيون مواقف مناقضة تماماً تجاه هذه المبادرة. فالإسرائيليون يرفضونها كونها مفروضة من قبل [قوى] خارجية بصورة غير مبررة والتي من شأنها أن تمنح الفلسطينيين وسيلة للتهرب من المفاوضات المباشرة. وهم يعتقدون أيضاً أن أي توافق في الآراء على الصعيد الدولي سوف يمثل موقف غير متوازن يتجاهل المخاوف الإسرائيلية الأساسية. وكدليل على هذا التحيز، تستشهد القدس بفشل مشروع القرار الفرنسي الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2014، والذي حدد معالم الحل على هدى الخطوط الموضوعة من قبل الفلسطينيين، فضلاً عن موافقة الجانب الفرنسي على التصويت الذي جرى على قرار "اليونسكو" في نيسان/أبريل المنصرم والذي تجاهل العلاقات التاريخية التي تربط اليهود بمنطقة "جبل الهيكل"، إلا أن باريس اعتذرت على ذلك القرار في وقت لاحق. ويشك الإسرائيليون أيضاً وإلى حد كبير بأن لدى فرنسا أجندة خفية لتأمين اعتراف رسمي بدولة فلسطينية، على النحو المبين في كانون الثاني/يناير المنصرم من قبل وزير الخارجية في ذلك الحين لوران فابيوس، ذلك [التصريح] الذي تم التراجع عنه في وقت لاحق. وفي الآونة الأخيرة، أصرت الورقة الفرنسية غير الرسمية على أن المفاوضات المستقبلية ستستند على جداول زمنية واضحة، يعتبرها الإسرائيليون غطاء لمثل هذا الاعتراف، على افتراض أنه لا ينتظر من الطرفين أن يلبّيا هذه الجداول الزمنية.

وفي المقابل، يؤيد الفلسطينيون هذه المبادرة تأييداً قوياً، حيث تتماشى مع استراتيجيتهم الحالية لتدويل قضيتهم. فهم مصممون على قيام المجتمع الدولي بالحصول على ما لم يتمكنوا بأنفسهم من تخليصه من إسرائيل، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الولايات المتحدة. كما يفضلون قيام تحالف واسع بقيادة الاتحاد الأوروبي يتم من خلاله التقليل من دور واشنطن، وذلك على النقيض من الدور الأمريكي المهيمن تقليدياً والحصري في كثير من الأحيان. لذلك عملوا بجهد لضمان مشاركة دولية واسعة في المبادرة الفرنسية.

ومع ذلك، كان هناك القليل من الحماس للمبادرة الفرنسية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط. فقد قبل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الدعوة لحضور المؤتمر على مضض، بينما لم يحضر نظرائه من روسيا وألمانيا وبريطانيا. ويعود سبب ذلك لأن المجتمع الدولي منشغل بقضايا أكثر إلحاحاً، كما أن الكثير يعتبرون فرنسا غير صالحة للعب الدور الرئيسي في هذه القضية الحساسة. ومع ذلك، يبدو أن المبادرة تكتسب زخماً. ففي 20 حزيران/يونيو، وافق عليها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وقرروا المشاركة في إعداد مجموعة من الحوافز لكلا الطرفين. وفي الواقع، إن العديد من الجهات الدولية تشعر بالقلق إزاء استمرار مقومات حل الدولتين ولا ترى بديلاً أفضل في هذه المرحلة. وفي النهاية، سوف يتقرر مصير المبادرة في واشنطن.

يبدو أن هدف فرنسا النهائي هو رفع مستوى معالم السلام التي خططت لها من خلال اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن الدولي. بيد، هناك توتر بين هذا الهدف وبين رغبة الرئيس أوباما في ترك معالم الإرث الخاصة به لحل القضايا الجوهرية للصراع، سواء من خلال إلقائه خطاب أو اتخاذ قرار من قبل مجلس الأمن الدولي. ومن هذا المنظور، لا تعني مشاركة كيري في مؤتمر باريس منح الدعم الفعال للمبادرة بقدر ما هي رغبة للتأكد من أنها لا تقف في طريق التحركات الأمريكية المحتملة في الأشهر الأخيرة للإدارة الحالية. وحتى مع ذلك، لا يزال هناك احتمال تقارب الأهداف الفرنسية والأمريكية عند نقطة معينة.

وفي غضون ذلك، أعد الفلسطينيون مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يحظر بناء المستوطنات الإسرائيلية؛ كما يأملون أيضاً في إقناع إدارة أوباما بعدم استخدام حق النقض عند التصويت عليه. وقد وافقوا على تأجيل تحركاتهم وذلك لإعطاء فرصة للمبادرة الفرنسية، ولكن من المرجح أن يعيدوا دفع [مشروع القرار] في الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام.

مبادرة إقليمية؟

على الرغم من عدم تقديم أي مبادرة سلام عربية محدثة على الطاولة، إلا أن هناك الكثير من الحديث في المنطقة حول جهود السلام التي تُبذل في المنطقة برعاية مصرية وبمشاركة إسرائيلية. وقد ألمح الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى هذه الإمكانية في خطاب استثنائي ألقاه في 17 أيار/مايو، عندما دعى الإسرائيليين والفلسطينيين إلى انتهاز الفرصة الحالية من خلال التوحيد محلياً وإعطاء الأولوية للتقدم نحو السلام. كما تعهد بدعم الطرفين في هذه الجهود. ورحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بسرعة بهذا الخطاب، وعرض رده الإيجابي الخاص (وإن المشروط) على مبادرة السلام العربية التي اقترحت للمرة الأولى من قبل المملكة العربية السعودية في عام 2002.

وقد أصبح الحديث عن مبادرة السلام الإقليمية مألوفاً ومدوّياً في الخطاب العام الإسرائيلي - ويُعتبر ذلك إحدى عوامل الشكوك المتزايدة حول تحقيق انفراجة ثنائية، وخياب الأمل من السياسات الإقليمية لإدارة أوباما، ووجود مصالح متبادلة هامة مع الأطراف الفاعلة الرئيسية العربية. وبالنسبة للإسرائيليين، أصبحت الخطوات العربية نحو تطبيع العلاقات ذات معنى أكبر من أي شيء قد يتوقعونه من الفلسطينيين، الأمر الذي يسمح للمسؤولين الإسرائيليين بإحداث تغيير نموذجي: فبدلاً من العمل نحو تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال التوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بإمكانهم أن يحاولوا توفير مساحة وغطاء لعملية السلام مع الفلسطينيين من خلال التقارب مع الدول العربية.

وبينما لا توجد لإسرائيل مبادرة سياسية خاصة بها، وحيث تواجه مبادرات دولية لا ترغب بها، فهي تعتبر الجهود الإقليمية التي ترعاها مصر بمثابة فرصة طيبة. بيد، لن تضع القاهرة كما لن يضع شركاؤها العرب مصداقيتهم على المحك أو يختبروا دوائر الأوساط المحلية الحساسة ما لم يكونوا على قناعة بأن الأطراف على استعداد للاستثمار في العملية والخوض بجديّة في المسائل الموضوعية. وفي نظرهم يشمل ذلك تشكيل ائتلاف أوسع وأكثر اعتدالاً في إسرائيل. ومع ذلك، فإن فرص تشكيل مثل هذه الحكومة في المستقبل المنظور أمراً لا يمكن تخمينه.

المحصلة

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أن الدفعة الأخيرة من الأنشطة المتعلقة بالسلام هي بمثابة زوبعة في فنجان؟ يكمن الجواب أساساً في منطقة الشرق الأوسط وواشنطن. فإذا نضجت الظروف للقيام بمبادرة إقليمية، من المرجح أن تؤدي إلى تهميش جميع الجهود الأخرى، وتخلق لواشنطن وغيرها أسباباً هامة للاستثمار في هذه المبادرة. وعلى صعيد آخر، إن عزم الولايات المتحدة على رعاية قرار يصدره مجلس الأمن الدولي أو على استخدام حق الفيتو ضده سيكون له تأثير حاسم على

المبادرة التي سيجري المضي بها قدماً. وبالتالي، قد يكون من الحكمة النظر بإمعان حول ما إذا كان بإمكان المبادرات موضع البحث أن تفضي إلى نتيجة تكون متوازنة وتحظى بتأييد واسع وذات منافع مستقبلية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

الانتخابات بين المقرر والمطلوب

2016\6\23

فلسطين أون لاين

أ.د. يوسف رزقة

اصدرت حكومة الدكتور رامي الحمد الله قرار وزاريا باجراء الانتخابات البلدية في الثامن من تشرين الثاني ، في إدارة 414 هيئة محلية، منها 142 مجلس بلدي، و272 مجلس قروي.

وهذا الرقم يتضمن مجالس الضفة وغزة معا. غير أن حكومة الحمد الله لم تجر أدنى تفاهات مع حماس في غزة، والأمر فيما أحسب يحتاج إلى تفاهات وتوافقات مع حماس على وجه الخصوص، ومع الفصائل الأخرى على وجه العموم.

وحين أتحدث عن التفاهات والتوافقات فإنني لا أتحدث عن مبدأ الانتخابات المحلية، ولا حتى التشريعية والرئاسية، فالمبدأ عليه ثمة إجماع وطني شامل لأنه على الأقل يجدد شرعيات المجالس والنواب، وربما يمنح فرصة جديدة للمصالحة السياسية والشراكة الحقيقية.

إن حديثي عن التفاهات والتوافقات اللازمة لا يتضمن الحديث في الموعد، وهل الثامن من تشرين الثاني مناسب أم لا؟، لأنني أرى أن جلّ المواعيد مناسبة، ولا مشكلة أبدا في الأزمان. ولكن المشكلة أن الأطراف في حاجة إلى إن تبحث عن تفاهات واتفاقات تتضمن شروط النزاهة، والدعاية، ومحكمة الانتخابات، وآليات الطعون والنظر فيها، والإشراف المدني أو الدولي على النزاهة والشفافية، وعن كيفية إجرائها في الضفة وغزة معا.

جلّ الفصائل الفلسطينية المنخرطة في منظمة التحرير رحبت بقرار الانتخابات المحلية، وبالموعد المذكور، وبإجرائها في الضفة وغزة، وأغلب هذه الفصائل طالبت بضمانات النزاهة والشفافية، بما يحفظ حقوق الكتل والأفراد، بشكل حرّ وعادل، بعيدا عن سطوة الأجهزة الأمنية وتدخلاتها المشينة عادة.

لم تصدر عن فصائل العمل الإسلامي مواقف محددة حتى الآن، لكن من المعلوم أن حماس مثلا تطالب بانتخابات محلية ونقابية وتشريعية ورئاسية، وهم سيشاركون فيها بقوة إذا ما توفرت شروط النزاهة ومستلزمات العملية الديمقراطية.

الانتخابات عندهم ليست قرارا وتاريخا فحسب، الانتخابات عملية متكاملة، وإجراءات ديمقراطية حقيقية، وقبول رياضي بالنتائج، واستعداد حقيقي للتعامل مع المخرجات، وربما تميل حماس إلى قاعدة الشراكة لا الغلبة، كما كانت التجربة السابقة .

الانتخابات المحلية هي جزء من كل، في عملية تجديد الدماء، وتجديد الشرعيات، وقد يبدأ الوطن بالمحلية ، ولكن ثمة ضرورة لقرار محدد بتاريخ لانتخابات المجلس التشريعي أيضا، وقرار محدد لانتخابات الرئيس، فالمؤسسات الفلسطينية القائمة منتهية الصلاحية، وتكاد أن تكون متكلسة، ولا يحسن تجديد المحليات، وإبقاء الأخرى على قدمها وما تعانیه من تكلس، وقلة فاعلية.

إذا كان الشعب هو مصدر السلطات في النظام الفلسطيني، فمن حق الشعب أن يطالب بانتخابات محلية وتشريعية ورئاسية، ومجلس وطني حيثما أمكن، وهذا هو جوهر اتفاق القاهرة بين الفصائل.



إن شهر تشرين الثاني أكتوبر ٢٠١٦م ليس بعيداً، ولكن هناك فرصة جيدة لإجراء الانتخابات كافة، خاصة وأن القضية الوطنية تقف على مفترق طريق بعد فشل مشروع المفاوضات، وبعد تمادي الاستيطان والتهويد، وتوجه العدو لأنهاء القادة العرب المشكلة الفلسطينية، وإلهايم بمشاكل أخرى.

مشعل: أولوياتنا الحفاظ على المقاومة الفلسطينية وإنهاء الانقسام

الدوحة - العربي الجديد 23\6\2016

قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، خالد مشعل، الأربعاء، إن أولويات حركة حماس تتمثل الآن في "إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، والمحافظة على زخم المقاومة والانتفاضة، وتحقيق التوافق الوطني على إدارة الانتفاضة وتكتيكاتها بما يحافظ على نتائجها وحماية القدس والأقصى وتقوية المشروع الفلسطيني".

وأضاف مشعل، خلال كلمة له في حفل إفطار أقامه في الدوحة بحضور إعلاميين وصحافيين أن "كسر الحصار عن غزة وإيجاد حلول حقيقية لأزماته، مع السعي لتجنب أي حرب جديدة على القطاع، والاستمرار بتدعيم قدرات المقاومة والاستعداد لأسوأ الاحتمالات، من الأولويات أيضاً".

ودعا مشعل القادة الفلسطينيين إلى العمل وفق برامج وآليات محددة لإشراك جميع قطاعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالمشروع الوطني، مؤكداً على ضرورة التحرك الفلسطيني "بفاعلية ودقة"، على الساحة العربية والدولية، وفق استراتيجية مشتركة، بما يحقق إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومكانتها وكسب الدعم والتأييد لها.

ولفت رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إلى ما اعتبره "مخططات إقليمية يتم الإعداد لها لمحاولة صياغة المشهد الفلسطيني الداخلي وصناعة قيادته الجديدة والتحكم فيها وفق مقاسات إقليمية وليس وفق متطلبات الفلسطينيين ومصالحهم".

وتابع: "في ظل التطورات الإقليمية الساخنة، تتعاظم المسؤولية علينا كفلسطينيين بصورة غير مسبقة، وفي ظل انشغال العالم عنا (ما حك جلدك مثل ظفرك)"، مضيفاً أن "العدو" يحاول استعجال التطبيع، على حساب القضية الفلسطينية، ويستغل صراعات المنطقة لتقديم نفسه كـ "لاعب لا يُستغنى عنه، وشريك لبعض الأطراف".

وأضاف: "ما يجري من حديث ومخططات (في إشارة إلى المبادرة الفرنسية) ما هو إلا مبادرات سياسية دولية أقرب لملء الفراغ منها إلى فرص جادة لمعالجة الصراع، فضلاً عن اختلال مضمونها"، مطالباً القادة الفلسطينيين ألا يسعدوا بالفتات، فهي للتلهية.

وأكد مشعل على ضرورة التحرك الفلسطيني "بفاعلية ودقة" على الساحة العربية والدولية، وفق استراتيجية مشتركة، بما يحقق إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومكانتها وكسب الدعم والتأييد لها.

وأشار إلى أن "حماس" تبدي احترامها وتعاطفها مع شعوب الأمة، وأنه "لا تعارض مع أولوية قضيتنا وأولوية قضايا الأمة، التي لم تعد مجرد قضايا سياسية، بل فيها نرف ودماء"، لافتاً إلى أن (إسرائيل) "عامل أساس في تأجيج أزمات المنطقة وتأخير حلها، في إطار السعي لتقسيم المنطقة".

وشدد في الوقت نفسه على أن "سياسة حركة حماس واضحة وتقوم على "عدم التدخل في شؤون الدول، وأنها لم تتدخل في أي شأن عربي أو غير عربي".



وقال، في هذا الصدد، "التصرفات الفردية من المحسوبين على الحركة لا تلزمها، وهي غير مسؤولة عنها، وحماس متعاطفة مع قضايا الأمة، والتعاطف لا يعني التدخل بالقتال ولا بالسياسة في هذه القضايا، لأنها ليست مسؤوليتنا".

وبين أن حركة "حماس" تقود معركة

ضد الاحتلال الإسرائيلي، "ما يستوجب الانفتاح على الأمة، خاصة في ظل اختلال موازين القوى التي تفرض الحاجة لدعم الأمة".

وقال إن من حق كل صاحب قضية طرق أبواب العالم، بشرط ألا يدفع فاتورة ذلك من قيمه ومبادئه، موضحاً: "مررنا بمرحلة كان لدينا تحالفات، اتفقنا معهم على قضية فلسطين، وعندما انشغل كل طرف بأوليواته الأخرى، افترقنا جغرافياً وسياسياً".

أول تعليق من خالد مشعل على تصريحات أبو مرزوق بشأن إيران

أحمد نصر - بوابة الشرق 23\6\2016

نشكر قطر ومصر على إنهاء الانقسام رغم "المخططات"

هناك مخططات إقليمية تتحرك لمحاولة صياغة المشهد الفلسطيني الداخلي وصناعة قيادته الجديدة

جولات المصالحة بين فتح وحماس مستمرة برعاية قطرية

لا نسمح لأحد أن يعيث بالشأن الفلسطيني الداخلي

كنا ملوك غير متوجين في سوريا و عندما اقتضى الأمر أن ننحاز إلى قيمنا خرجنا من دمشق

مسئول أمني سابق شكل خلايا في غزة تحت اسم داعش ليصعب قطاع غزة ظلماً وعداونا بالداعشية

نشكر تركيا على شرطها رفع الحصار عن غزة

قبولنا للدعم من أي طرف لا يعني تأييداً لمواقفه أو أجندياته هنا أو هناك

أعرب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" عن شكره لقطر، لدعمها القضية الفلسطينية وجهودها في إعادة إعمار غزة ومحاولة رفع الحصار عنها.

جاء هذا خلال لقائه مع الإعلاميين خلال حفل إفطار في الدوحة مساء اليوم الأربعاء.

وفي أول تعليق له على تصريحات القيادي في الحركة موسى أبو مرزوق بشأن إشارات بدعم إيران للمقاومة والتي أثارت استياء البعض ، قال مشعل: هناك " معركة نخوضها مع الاحتلال في ظل اختلال موازين القوى، ونحن محتاجون للدعم ، وبصرف النظر عن اتفاقنا مع أي طرف سياسياً او اختلافنا نرحب بدعمه ولا نجد غضاضة في ذلك وقبولنا للدعم منه ليس تأييداً لمواقفه أو أجندياته هنا او هناك، شرط الا ندفع فاتورة من قيمنا السياسية ".

وبين أنه لا يوجد ما يمنع دعم من هذا الطرف أو ذاك " لكن مع بقاء ثوابتنا أننا لا نتطابق من أجنديات الآخرين التي نخالفها ونحن ضد التدخل في سوريا والعراق واليمن وفي قضايا الأمة"، وبين أن " هذا جوهر موقف حماس".

ودلل على تمسك حماس بمبادئها، على خروج الحركة من دمشق، قائلاً: "كنا ملوك غير متوجين في سوريا لمدة 15

عاماً عندما اقتضى الأمر أن ننحاز إلى قيمنا خرجنا من دمشق".



وفي رده على سؤال "للشرق" حول علاقة الحركة بالسعودية بعد زيارة وفد الحركة لها العام الماضي، قال مشعل: "سياستنا الانفتاح على كل الدول العربية والاسلامية ، البوابة مفتوحة من طرفنا، ولكن من الطرف الآخر ، هناك دول بوابتها مفتوحة معنا دائما مثل قطر وتركيا ، وهناك دول تفتحت أحيانا وتغلق أحيانا، وهناك بوابات مغلقة، وسنظل نطرق كل الأبواب من أجل شعبنا الفلسطيني".

وأشاد بمشعل بدور قطر في رعاية المصالحة بين فتح وحماس، مؤكدا استمرار جولات المصالحة.

وعن سبب إخفاق جولات المصالحة بين فتح وحماس التي استضافها الدوحة، قال مشعل: " هناك أخطاء من فتح وحماس ، كما أن المصالحة لم تعد شأنًا فلسطيني يتدخل فيها القريب والبعيد".

وأردف: "قطر مشكورة استضافتنا مرتين وخطونا خطوات معقولة ، المحطة الثالثة عملنا ولكن هناك بعض التباينات في بعض المسائل وقلنا لنعد الكرة بالرعاية القطرية الكريمة فنحن ما زلنا في الطريق".

وتابع: "ستستمر الجولات هناك محطات صعبة ، لكننا مصرون على أولوية انهاء الانقسام وتحقيق المصالحة".

ونفى لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته الأخيرة للدوحة خلال الشهر الجاري، وقال: "لم يحصل لقاء".

وحذر مشعل من إن "هناك مخططات إقليمية تتحرك اليوم لمحاولة صياغة المشهد الفلسطيني الداخلي وصناعة قيادته الجديدة والتحكم فيها وفي قرارها السياسي وفق مقاسات إقليمية وليس وفق متطلبات شعبنا ومصالحه وثوابته".

وبين أن هذه المخططات تستهدف غزة ورام الله وتعمل على كسر حماس وكسر مشروع المقاومة .

وبين أن ضم وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليرمان للحكومة الإسرائيلية (الشهر الماضي) يأتي لأنه " له خبرة وعلاقات تساعد إسرائيل على تنفيذ هذه الأجندة".

و شد على أنه " : لا يسمح لأحد أن يعبث بالشأن الفلسطيني الداخلي"

وانتقد " مبادرات سياسية دولية (لم يسميها)، قال أنها " هي أقرب لمأ الفراغ والإلهاء منها كفرص جادة حقيقية لمعالجة هذا الصراع فضلا عن اختلال مضمونها في الأساس".

وحذر من أن "هناك سعي لتفتيت الأمة وتقسيمها"، مشيرا إلى أن "الكيان الصهيوني عامل أساسي في تأجيج قضايا المنطقة وتأزيمها وتأخير حلها في ظل أجندته الساعية لتقسيم المنطقة واستنزاف مقدراتها".

وبين أنه في ظل انشغال العالم عن القضية الفلسطينية ، تبرز أهمية العامل الفلسطيني وضرورة ترتيب أولويات البيت الفلسطيني.

وبين في هذا الصدد أن هناك 5 أولويات للحركة هي: أولها "إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية"، ولفت إلى أن هناك 3 عناوين هي جوهر المصالحة وتحقيق الوحدة هي: "حكومة وحدة وطنية وانتخابات لكل مرجعياتنا في السلطة ومنظمة التحرير ، وشراكة بين كل القوى والفصائل في الحرب والسلام"

وبين أن من بين الأولويات الأخرى هي "المحافظة على زخم الانتفاضة والمقاومة ، وكسر الحصار عن قطاع غزة مع السعي لتجنب أي حرب جديدة على قطاع غزة فمشروعنا مقاومة وتحرير وليس سلسلة من الحروب مع الاستمرار في تعظيم قدرات المقاومة وجاهزيتها والاستعداد لأسوأ الاحتمالات".

وبين أن الحركة "تسعى لكسر الحصار عن غزة بالجهد القطري والتركي بإعادة الإعمار وغيرها".



وشدد مشعل على "سياسة حماس بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وتجنب الوقوع في صراعات والانقسام الجارية في الاقليم دون أن يعني هذا إضعاف ارتباطنا بأممتنا".

وتابع: "سياستنا في حماس عدم التدخل في شؤون الدول، حماس لا تتدخل في أي شأن عربي أو غير عربي".

وأردف: "أتحدى أن يثبت على حماس أنها تدخلت في شأن عربي أو إسلامي أو دولي نحن مشغولون بقضيتنا.. تعاطفنا مع قضايا أممتنا لا يعني تدخلنا في شؤونها".

واتهم مسئولين بالتحريض على حماس ومحاولة حياكة المؤتمرات ضدها، قائلا: "يحرص علينا أننا نتدخل في شؤون الدول، مع أن القائد الفلسطيني عليه ان يدافع عن مصالح شعبه حتى المختلفين معه، للأسف مسئول أمني فلسطيني سابق شكل خلايا في غزة تحت اسم داعش ليصعب قطاع غزة ظلما وعداونا بالداعشية وهذه الخلايا هدفها تهديد علي لمصر والولايات المتحدة، وأبلغنا الأطراف المعنية".

وعن علاقة حماس مع مصر، قال "مصر أكبر دولة عربية، و لا أحد عاقل في الساحة الفلسطينية، يستطيع أن يتجاهل مصر أو أن يستغني عن مصر ودورها".

وأشار إلى أن علاقة الحركة حاليا محصورة حاليا مع المخابرات المصرية، معتبرا هذه العلاقة أحد أهم ادلة براءة حماس من اتهامها بالتورط في اغتيال النائب العام السابق هشام بركات.

وتابع: "لا يعقل ان حماس متورطة في دم هشام بركات وهي ترسل الصف الأول من قيادتها لمصر، نحن لا نتدخل في الشأن المصري".

وأكد ان حماس "معنية بمصلحة مصر وامنها القومي".

وفي رده عن مصير الفلسطينيين الأربعة المختطفين مع مصر، قال: ما زلنا نتابع مع المسئولين في مصر وإلى الآن لم نصل نهاية لهذا الملف المؤلم لنا.

وأعرب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عن شكره لتركيا وقيادتها، لدعمها القضية الفلسطينية واشترائها رفع الحصار عن غزة مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وقال مشعل "تصريحات وزير الخارجية التركي ردت على ما قيل عن مصادر مكذوبة بشأن التطبيع مع إسرائيل، يشكر الأتراك وتشكر القيادة التركية أنها وضعت شرط كسر الحصار عن غزة، و لو تخلت تركيا عن هذا الشرط لتفاهمت منذ زمن.

حسام بدران لـ"الشرق": المقاومة ستحرر سجنائها بصفقات التبادل

عيد الحميد قطب – الشرق القطرية 2016\6\23

قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس حسام بدران، إن الحكم العسكري الصهيوني على 4 من منفعدي عملية إيتمار بالمؤبد مرتين، لا يساوي الحبر الذي كتب به، مؤكداً أن سجون الاحتلال لن تغلق على أبطال شعبنا ومقاوميه، ما دام على أرضنا مقاومة قادرة على تحرير الأسرى بصفقات التبادل المشرفة.

وأشاد بدران في تصريح صحفي لـ "الشرق"، ببطولة أفراد خلية القسم التي نفذت عملية إيتمار البطولية، مشيراً إلى أنهم انتقموا لدماء عائلة دوابشة التي حرقها الحقد الصهيوني بنيرانه، وأنهم انتفضوا تلبيةً لنداء حرائر المسجد الأقصى المبارك.



وشدد القيادي في حماس على أن رجال المقاومة يعملون ليل نهار من أجل تحرير كافة الأسرى، مشيراً إلى أن حركة حماس التي نفذ أبنائها عملية إيتمار وحملوا منارة انتفاضة القدس، ستبقى وفيه لعهدا مع الأسرى الأبطال.

وأكد بدران على أن عملية إيتمار التي كانت شرارة انطلاق الانتفاضة، لم تكن العملية الأولى للمقاومة، ولن تكون الأخيرة، في طريق التحرير الذي يرسمه الشهداء والأسرى بتضحياتهم العظيمة.

يُذكر أن المحكمة العسكرية الصهيونية أصدرت اليوم حكماً بالسجن المؤبد مرتين و30 عاماً بحق 4 من أفراد خلية القسام التي نفذت عملية إيتمار وهم الأسرى أمجد عليوي، ويحيى الحاج حمد، وكرم المصري، وسمير الكوسا، فيما أجلت للشهر المقبل محاكمة 3 أسرى آخرين من ذات الخلية وهم الأسرى راغب عليوي، وزيد عامر، وبسام السايح.

الهندي: فشل المسيرة السياسية لم يمنع توثيق التعاون الأمني بين إسرائيل ودول وقعت سلام معها

غزة\سما\ 23\6\2016

أكد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، الدكتور محمد الهندي أن هناك غياب لاستراتيجية وطنية جامعة تستجيب للمخاطر والتغيرات السريعة، مشيراً إلى أن ذلك يتجلى في فشل كل جولات المصالحة الفلسطينية.

وقال الهندي خلال ندوة عقدها مركز مسارات لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مساء اليوم الأربعاء " إن القضية الفلسطينية ومنذ أوصلو تفتقر لاستراتيجية وطنية جامعة، ويتجلى ذلك في فشل كل جولات المصالحة، وتجاوز الانقسام الذي يتجذر مع الوقت".

وأضاف "يوجد تعمد في غياب أي تقييم لما أطلق عليه المسيرة السياسية بعد أكثر من 20 عاماً".

وأوضح الهندي أن السلطة الفلسطينية أصبحت أسيرة للعملية السياسية "لأنها ركبت أساساً نتيجة لهذه العملية"، لافتاً إلى أنها فقدت القدرة على اشتقاق برنامج سياسي يستجيب لأي تغييرات " وأخذت معها منظمة التحرير التي يتم التفاوض باسمها"، حسب تعبيره.

وتابع " كما انعكس هذا الاستسلام للعملية السياسية في غياب البرنامج السياسي على حركة فتح إلى حد كبير"، لافتاً في الوقت ذاته إلى عجز فرنسا وأوروبا عن القيام بأي دور في المنطقة بعد فشل المبادرة الفرنسية.

وعلى مستوى الفصائل الفلسطينية، بين الدكتور الهندي أن المشاكل البنوية التنظيمية بدأت تظهر وتعصف ببعض الفصائل "مما جعلها نهبا لصراعات داخلية وإقليمية، بعد أن أكدت أنه لا بديل عن المفاوضات المباشرة".

وذكر القيادي في الجهاد الإسلامي أن هناك جملة من التغيرات العميقة في هذه البيئة المتحولة دولياً وإقليمياً وفلسطينياً، مبيناً أن ضعف الدول العربية وتفكك جزء منها على وقع صراعات طائفية ومذهبية وقومية وقبلية.

وأشار إلى أنه من بين هذه التغيرات التهديد التقليدي لإسرائيل من جانب الجيوش الدول العربية "وهذا اختفى تقريباً ورغم أن إسرائيل كمشروع هيمنة تمثل تهديداً استراتيجياً لكل دول المنطقة بما فيها الدول العربية المعتدلة، فإن تطور الصراع في المنطقة شكل لها فرصة غير مسبوقة لتطوير منظومة علاقات وثيقة مع الدول العربية".

وزاد الدكتور الهندي " ومن بين هذه التغيرات فشل المسيرة السياسية بين السلطة وإسرائيل لم يمنع توثيق العلاقات والتعاون الأمني بين إسرائيل والدول التي وقعت سلام معها"، موضحاً أن ظهور تنظيمات لا تركز على الدولة القطرية أو القومية في المنطقة.

كما وشدد على أن ضعف السلطة الفلسطينية وفقدان الدعم العربي الرسمي يمكن إسرائيل من استغلال الظروف الدولية والإقليمية المرئية لفرض حلاً نهائياً عبر مفاوضات مباشرة مع السلطة، منوهاً إلى أن اتفاق السلطة مع إسرائيل مدخل للأخيرة لجني ثمار التطبيع مع الدول العربية.

وقال "في حال توفر غطاء دولي لإسرائيل فإنه يمكنها من اتخاذ خطوات أحادية قوية على الأرض تفرض من خلالها الحل المناسب لها في خطوة استباقية"، على حد قوله.

وطالب الهندي بعدم العودة إلى المفاوضات المباشرة وعدم التوقيع على أي اتفاق نهائي مهما كانت الضغوطات والتداعيات، مؤكداً أن السلطة الفلسطينية تفقد اليوم كل أوراق القوة.

ولفت إلى أن فتح تعصف بها اليوم مشاكل داخلية وتتعرض لضغوطات عربية متعددة تحت مبرر تحقيق المصالحة الداخلية، أو ترتيبات لمرحلة ما بعد رئيس السلطة عباس، مجدداً تأكيده على أن الوقت الذي نعيشه لا يصلح لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

وقال عضو المكتب السياسي للجهد " كل الجهد الذي يبذل اليوم في المبادرات والتعدلات واستئناف المفاوضات المباشرة، يتم على قاعدة حصار قوى الشعب الفلسطيني وعلى الأخص برنامج المقاومة وفي قلبها الانتفاضة"، مشدداً على ضرورة الحفاظ على القضية الفلسطينية فوق المحاور التي تتشكل في الإقليم، لتبقى رافعة للأمة تضبط البوصلة في اتجاه العدو المركزي للأمة، وهو إسرائيل".

ودعا إلى تفعيل الانتفاضة لتصبح شعبية بامتياز " فالتمسك بها يمثل طرف الخيط في نظم مفردات القوة لدى الشعب الفلسطيني".

وأضاف الهندي " لا بد من انجاز ملف المصالحة والأساس هنا تحديد هدف المصالحة ببناء استراتيجية وطنية لإدارة الصراع في المرحلة القادمة، وليس الهدف الانتخابات أو الحكومة أو المحاصصة"، مشيراً إلى أن هذا يستدعي الاعتراف بالوقائع الموجودة على الأرض.

وتابع " لا يغيب عن بالنا أن كل هذه العوامل والسياسات لا تعمل إذا كان الشعب الفلسطيني محبطاً ويائساً وفاقداً للأمل في قياداته، ولذلك فإن دعم صموده اليوم وإعطائه الأمل والمثل يجب أن يقف على رأس سلم السياسات الفلسطينية".

"حماس" غير قلقة من تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية

2016\6\23

العربي الجديد

غزة - ضياء خليل

لا تبدو حركة المقاومة الإسلامية "حماس" قلقة من تطور العلاقة بين إسرائيل وتركيا والإعلانات المتكررة من الطرفين عن قرب التوصل لتطبيع كامل للعلاقة بعد سنوات من القطيعة. وهي إذ ترفض من حيث المبدأ أي علاقة بين الاحتلال والدول العربية والإسلامية، إلا أن "حماس" تُبدي احتراماً لرغبات الحكومات والدول.

وتحمل تركيا همّ حصار غزة وتمسك حتى اللحظة بإنهائه كشرط لتطبيع العلاقة. وعلى الرغم من تضارب المعلومات حول ما تم التوصل إليه وعدم وجود موقف رسمي مععلن من الحصار وإنهائه كأحد شروط العلاقة، إلا أن "حماس" والغزيين عموماً ينتظرون على الأقل تخفيفاً للحصار والمعاناة التي يعيشونها، وفق تعهدات أطلقها أكثر من مرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.



مركز الدراسات والاستراتيجيات

GAZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وما يريح "حماس" أكثر، مجريات المفاوضات، وتأكيد تركيا أنّ العلاقة بين أنقرة والحركة غير خاضعة للاتفاق، وهو ما شدد عليه وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، أمس الأربعاء، بعدما قال "إنّه لا يوجد أي شرط يتعلق بها (أي حماس)".

وأوضح جاووش أوغلو أنّ العلاقات بين أنقرة وحركة "حماس" ليست سرّاً، مشدداً على أنّ قطع العلاقات مع الحركة لم يكن شرطاً في محادثات إعادة تطبيع العلاقات، وأن أنقرة تؤمن بأن الوصول إلى سلام دائم لا يمكن أن يتم دون "حماس". وفي السياق، يقول النائب عن "حماس" في المجلس التشريعي الفلسطيني، يحيى موسى، إنّ الموقف التركي المتمسك بشرط رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، يعتبر موقفاً مشرفاً، ويشاد به حتى اللحظة، في ظل تمسك أنقرة بضرورة إنهاء حصار غزة.

ويؤكد موسى لـ"العربي الجديد" أنّ النظرة التركية تجاه حركة "حماس" مبنية على حجم الظلم الذي تعرضت له الحركة والقطاع، عبر استمرار الحصار للعام العاشر على التوالي، بعدما وصلت إلى سدة الحكم من خلال انتخابات تشريعية نزيهة. ويوضح موسى أنّ الموقف التركي المعلن حتى اللحظة واضح من خلال استمرار التمسك بشرط رفع الحصار عن غزة، إلا أنّ للدول الكثير من المصالح والحسابات التي تجعلها تتعامل مع بعض القضايا بشكل آخر، مغاير في بعض الأحيان لهذه المواقف.

ويشدد النائب عن "حماس" على أهمية تعامل العالم العربي والإسلامي بشكل أفضل مع القضية الفلسطينية والارتقاء بطبيعة التعامل مع قضية الشعب الفلسطيني والعمل على دعمه من أجل الصمود في وجه الممارسات الإسرائيلية المتواصلة منذ احتلال فلسطين.

أما الكاتب والمحلل السياسي، حاتم أبو زائدة، فيرى في حديث لـ"العربي الجديد"، أنّ تركيا في حاجة ملحة لمصالحة مع إسرائيل في ظل الظروف الإقليمية التي تشهدها المنطقة، وحالة التوتر على الحدود، والأزمة السورية، وهو ما يشكل دافعاً أساسياً لاستعادة العلاقات مع إسرائيل. ويقول أبو زائدة إنّ تركيا وإسرائيل لا تستطيعان إنهاء حصار غزة بشكل كامل في ظل تحكم مصر بحركة الأفراد من خلال معبر رفح، وطول الفترة الزمنية التي سيأخذها قرار إنشاء ميناء بحري يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي والترتيبات اللازمة له. ويلفت أبو زائدة إلى أنّ خيارات وأوراق الضغط الخاصة بـ"حماس" على تركيا غير متوفرة للحركة، فهي غير قادرة على الضغط على الحكومة التركية من أجل التمسك بخيار إزالة الحصار، ومن الممكن أنّ تقبل بخيار تخفيف الحصار في ظل الواقع السياسي الحالي. ويشير إلى أنّ علاقات تركيا مع حركة "حماس" تعتبر جيدة من خلال احتضان الأخيرة وفتح مكاتب شبه رسمية لها، إلا أنّها لا تعتبر علاقات استراتيجية حتى اللحظة، بالرغم من طبيعة العلاقات التي شهدت تقارباً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة.

على الجانب الآخر، يرى الكاتب والمحلل السياسي، أكرم عطا الله، في حديث لـ"العربي الجديد"، أنّ لا شيء واضحاً حتى الآن في قضية تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا، لافتاً إلى أنه منذ نهاية العام الماضي تخرج أسبوعياً أخبار عن قرب التوصل لاتفاق بين الطرفين.

لكن عطا الله يشير إلى أنّ الخبر الذي نشرته صحيفته "حرييت" التركية المعارضة، والذي يتضمن اتفاقاً على إقامة محطة كهرباء وتحلية مياه وبناء مستشفى، شكل إحباطاً لـ"حماس"، إنّ صدق التوصل لمثل هذا الاتفاق، لأنّ فيه تراجعاً واضحاً عن شرط إنهاء الحصار.



ويوضح عطا الله أنّ أي تقدم في ملف العلاقة بين إسرائيل وتركيا سيخدم غزة وحركة "حماس"، وعلى الأقل سيخفف من حصار غزة، وهو سيكون الحد الأدنى الذي تأمله الحركة الإسلامية، في ظل استمرار الحصار منذ أكثر من عشر سنوات.

حماس: نعتز بالموقف التركي المساند لغزة والقضية

الرسالة نت 22\6\2016

أبدت حركة حماس اعتزازها بالموقف التركي "المساند لقطاع غزة والقضية الفلسطينية".

ونفى سامي أبو زهري المتحدث باسم حماس في تصريح صحفي وصل "الرسالة نت"، السبت، ما نسبته صحيفة "رأي اليوم" إلى مصادر في الحركة حول المفاوضات التركية بشأن رفع حصار غزة.

وزعمت الصحيفة أمس أن مصادر في حماس قالت إن تركيا تخلت عن موقفها السابق برفع الحصار عن قطاع غزة؛ لتطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وإنما ستتخذ إجراءات مشددة ضد مسؤولي حماس في تركيا من حيث تقليص وجودهم وتحركاتهم في المرحلة المقبلة.

وأكد أبو زهري عدم إدلاء أي من قيادات الحركة أو مسؤوليها بأي تصريحات للصحيفة بهذا الشأن.

ودعا الصحيفة إلى التوقف عن التشهير بحماس والأطراف المناصرة للشعب الفلسطيني.

يأتي ذلك في أعقاب إعلان وسائل إعلام إسرائيلية وتركية قرب توقيع الاتفاق النهائي بين أنقرة و(تل أبيب)؛ لإعادة تطبيع العلاقات بينهما.

وفي الأثناء، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن بلاده اشترطت على "إسرائيل" رفع الحصار عن قطاع غزة أولاً، لتطبيع العلاقات مع "تل أبيب".

وأكد خلال مؤتمر صحفي من العاصمة التركية أنقرة اليوم الأربعاء، رفض بلاده قطع العلاقة مع حركة حماس "المنتخبة من قبل الشعب" كشرط لعودة العلاقات مع تل أبيب.

وقال إن علاقة بلاده بحماس لا تمثل عائقاً في وجه عودة العلاقات إلى طبيعتها مع "إسرائيل"، وإنهم ومستمررون في التواصل مع الحركة؛ من أجل تحقيق السلام الشامل في الأراضي المحتلة.

البرغوثي: لا يمكن تغيير ميزان القوى الا بحركة منظمة تتبنى استراتيجية وطنية بديلة

أمد/ رام الله: 22\6\2016

قدم الدكتور مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، وأعضاء من قيادة حركة المبادرة في ذكرى انطلاقتها الـ14، استراتيجية وطنية بديلة تهدف الى تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق الحرية والاستقلال .

وأوضح البرغوثي خلال مؤتمر صحفي عقد في مركز وطن للإعلام برام الله، أن "هذه الاستراتيجية هي خلاصة لتجارب عديدة خاضها الشعب الفلسطيني على مر عشرات السنوات وتم العمل مطولاً عليها خلال الآونة الأخيرة، وأساسها أنه لا يمكن مواجهة الاحتلال الاسرائيلي الا اذا كنا منظمين، فلا يمكن مواجهه التنظيم والقوة الاسرائيلية الا بحركة منظمة فلسطينية وتمتلك الرؤية والاستراتيجية".



وقال البرغوثي إن "هذه الاستراتيجية لها أهمية في ظل محاولات كبيرة يمارسها الاحتلال من أجل تصفية الشعب الفلسطيني، أهمها جرائمه بحق شبابنا وأطفالنا وآخرهم الطفل محمود بدران، الذي قتلته إسرائيل أمس بعشرات الرصاصات وخرجت لتقول أنه قتل عن طريق الخطأ!".

كما أنها مهمة في ظل حرمان الفلسطينيين من المياه، حيث اتخذ الاحتلال قراراً بقطع 40% من مصادر المياه عن أراضي الضفة الغربية. وتشريع قانون الإرهاب الجديد الذي يقضي بسجن من ينشر تعليقات مناهضة لإسرائيل على مواقع التواصل الاجتماعي بالسجن 3 سنوات، وإفشال إسرائيل المتعمد لكل المبادرات السياسية، وآخرها المبادرة الفرنسية، ورفض المبادرة العربية، وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 67، واستمرار احتلال القدس الشرقية والسيطرة عليها.

وأضاف أنها تأتي أيضاً في ظل استمرار الانقسام الذي يخدم مصالح إسرائيل، وفشل تام لاتفاق اوسلوا ونهج المفاوضات والمراهنة عليها، إضافة إلى فشل مشاريع السلام الاقتصادي وتحسين اوضاع الشعب الفلسطيني، حيث نشرت صحيفة هآرتس أمس أن 82% من سكان القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر.

الانقسام يفقد الخزينة الفلسطينية ثلث إيراداتها المالية

عرب ٤٨ / الأناضول تحرير : احمد دراوشة 22\6\2016

فشل جديد أضيف إلى قائمة جولات المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، عقب انهيار مباحثات الجولة الأخيرة، التي جرت الأسبوع الماضي، في العاصمة القطرية، الدوحة، وسط تبادل الاتهامات بين الطرفين، بالتسبب في عدم الخروج بنتائج إيجابية فيها.

ويرى خبراء واقتصاديون أن استمرار حالة الانقسام بين الحركتين يكلف الخزينة الفلسطينية ثلث إيراداتها المالية، التي تعتمد على عائدات الضرائب كمصدر رئيس للإيرادات المحلية.

فقد قال مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية الفلسطينية، لؤي حنش، إن أكثر من 30% من إيرادات الخزينة المالية فقدت منذ الانقسام عام 2007، أي أكثر من 1.3 مليار دولار أميركي.

وأضاف حنش أنه "للأسف، في الوقت الحالي ما يتم جبايته من قطاع غزة يقترب من الصفر، وبرقم أدق 1.2% مما كان يتم تحصيله قبل وقوع الانقسام بين الضفة والقطاع".

ويسود الانقسام السياسي والجغرافي أراضي السلطة الفلسطينية، منذ منتصف يونيو/حزيران 2007، عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، بينما بقيت حركة فتح تدير الضفة الغربية، فيما لم تفلح جهود المصالحة والوساطات العربية في راب الصدع بين الحركتين.

وبحسب أرقام الميزانية الفلسطينية للعام الماضي 2015، بلغ إجمالي الإيرادات المحلية (الضرائب بأنواعها ورسوم المعاملات الحكومية)، 11.231 مليار شيكل (2.9 مليار دولار أميركي).

وأكد المدير في وزارة المالية الفلسطينية أن الحكومة تحوّل، شهرياً، لقطاع غزة مبلغ 450 مليون شيكل، تنفقها على رواتب الموظفين المسجلين لدى السلطة الفلسطينية قبل 2007، ونفقات تشغيلية للوزارات والمؤسسات الحكومية، ونفقات اجتماعية، وبدل استهلاك المياه والكهرباء.

وتعليقاً على ذلك، قال النائب عن حماس في المجلس التشريعي، عاطف عدوان (مقيم في غزة)، إن حركته في غزة "لا تجي في الوقت الحالي أية ضرائب"، مشيراً إلى أن "المجلس التشريعي (بغزة) لم يقر أية ضرائب على سكان القطاع".



وأضاف عدوان "أن ما يحصل في القطاع، هو رفع الرسوم على العديد من السلع الداخلة إليه عبر المعابر، وهذه الرسوم تذهب للجهة التي تدير المعبر (حماس)".

لكن الخبير الاقتصادي من غزة، ماهر الطباع، أكد أن "حكومة غزة تفرض رسوماً وضرائب بمسميات متعددة على السلع المباعة في الأسواق المحلية، بهدف توفير السيولة اللازمة لنفقاتها الجارية".

وأضاف الطباع أن "هناك جمارك تفرض على سلع مثل السيارات على سبيل المثال، وهناك رسوم يتم جبايتها في غزة على السلع المستوردة تحت مسمى ضريبة السلع المستوردة، ورسوم أخرى تحت مسمى ضريبة القيمة المضافة (المشتريات)، عدا عن رسوم معاملات الترخيص والطوابع وغيرها".

وتابع: "المواطن الغزي هو المتضرر الأكبر من الانقسام في المجالات كافة ومنها الاقتصادية والمالية، لأنه يضطر في أحيان كثيرة إلى دفع ضريبة مضاعفة أو رسوم على السلع المباعة في السوق المحلية، لذا نجد أن العديد من أسعار السلع أعلى من نظيرتها في الضفة الغربية".

وأكد الطباع، وهو مدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة غزة، أن الجهات المسؤولة عن الجباية في حركة حماس، لا تفصح عن إجمالي الإيرادات السنوية أو الشهرية التي يتم جبايتها من اقتصاد وأسواق قطاع غزة.

وتعد مشكلة الموظفين الذين عيّنهم حركة حماس بعد عام 2007 (عقب سيطرتها على القطاع)، والبالغ عددهم نحو 40 ألف موظف، واحدة من الخلافات الرئيسة التي تحول دون تحقيق المصالحة، إذ ترفض حكومة التوافق قبولهم كموظفين جدد.

واعتبر الخبير الاقتصادي الفلسطيني، نصر عبد الكريم، أن التكلفة المالية السنوية لاستيعاب موظفي غزة المعينين بعد 2007، تبلغ 500 مليون دولار أميركي، "وهذا الرقم لا يشكل عبئاً على الحكومة في حال تحقيق المصالحة".

وأضاف: "لكن العبء يدور حول قانونية إدراج الموظفين أمام الجهات المانحة، ربّما يعرض ذلك الحكومة إلى وقف المنح من بعض الدول التي تدرج أية جهة تتبع لحماس ضمن لائحة الإرهاب"، معتبراً أن "الأهم أن قبولهم سيزيد من تضخم فاتورة الرواتب الشهرية للحكومة الفلسطينية".

وفي ميزانية 2015، بلغت فاتورة رواتب الموظفين العموميين في الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددهم 156 ألف موظف، قرابة 6.838 مليار شيكل (1.776 مليار دولار)، تشكل نسبتها نحو 60% من إجمالي الإيرادات المحلية.

وبحسب عبد الكريم، فإن اقتصاد قطاع غزة متعطش لأية استثمارات جديدة في مختلف المجالات، "المصالحة اقتصادياً مجدية لطرفي الانقسام الحالي، وستدفع باتجاه ازدهار الاقتصاد الفلسطيني، وستفوق الإيرادات المالية أي تضخم جديد في فاتورة الرواتب".

"سكان قطاع غزة يقترب من المليونين، وفي الضفة نحو ثلاثة ملايين، نحن نتحدث عن قطاعات إنتاجية كانت سابقاً تنتج لنصف هذا الرقم، وغداً سترفع إنتاجها لسد حاجة سوقين استهلاكيين مندمجين"، وفق الخبير الاقتصادي.

وتعرض قطاع غزة منذ الانقسام إلى ثلاثة حروب إسرائيلية، كانت آخرها في صيف 2014، وأدت من الناحية الاقتصادية إلى تدمير 5000 منشأة اقتصادية منها 550 منشأة بشكل كامل، وفق وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية.

تم بحمد الله

